

21 جوان 2010

## قرار تعقيبي عدد 310673

شركة \*\*\* / قابض المالية ببومهل

بعد الإطلاع على مطلب التعقيب المقدم من الأستاذ \*\*\*\* نيابة عن المعقبة المذكورة أعلاه، والمرسم بكتابة المحكمة بتاريخ 6 أكتوبر 2009 تحت عدد 310673 طعنا في الحكم الاستئنافي الصادر عن محكمة الاستئناف بتونس في القضية عدد 73574 بتاريخ 10 ديسمبر 2008 والقاضي : 'قبول الاعتراض شكلا وفي الأصل بإقرار بطاقة الإلزام المطعون فيها وتخطئة المعترضة بالمال المؤمن وحمل المصاريف القانونية عليها".

وبعد الإطلاع على الحكم المطعون فيه الذي تفيده وقائمه أن قابض المالية ببومهل أصدر ضد الشركة المعقبة بتاريخ 29 سبتمبر 2007 بطاقة إلزام تقضي بإلزامها بدفع مبلغ مقداره 950,10.973 ديناراً بناء على قرار التوظيف الإجباري عدد 040/07/19 الصادر بتاريخ 2007/2/21 في مادة معالم التسجيل. وتبعاً لاعتراض الشركة المعقبة على بطاقة الإلزام لدى محكمة الاستئناف بتونس أصدرت الأخيرة حكماً المشار إليه بالطالع والذي هو محل الطعن المائل.

وبعد الإطلاع على المذكرة في شرح أسباب الطعن المقدمة من المعقبة بتاريخ 11 نوفمبر 2009 والرامية إلى قبول مطلب التعقيب شكلا وفي الأصل نقض الحكم المطعون فيه مع الإحالة، وذلك بالاستناد إلى ما يلي :

انعدام الأساس القانوني أو التقصير في التعليل : ذلك أن الحكم المطعون كان مشوباً من ناحية بالتقصير في التعليل والذي يتجلى في عدم رد المحكمة المصدرة له على دفع المعقبة المتمثلة في الدفع ببطان بطاقة الإلزام المعترض عليها لعدم توجيه الإعلام الأول

والإعلام الثاني للمعقبة قبل إصدارها طبقا للفصل 28 (خامسا) من مجلة المحاسبة العمومية، والدفع ببطلان البطاقة لصدورها ضد فاقد الأهلية باعتبار أن الشركة المعقبة تم حلها وتصفيتهما قبل صدور تلك البطاقة، وكان على الإدارة إصدارها ضد الشركة في شخص مصفيها، وكذلك الدفع باستحالة الاعتراض على قرار التوظيف الذي تأسست عليه البطاقة المعترض عليها بفعل المعقب ضده نتيجة عدم إعلام الشركة بصفة قانونية بقرار التوظيف الإجباري حتى يتسنى لها الطعن فيه، ومن ناحية فإن التعليل الوارد في الحكم المطعون كان سقيما لأن محكمة الاستئناف اكتفت بالتأكيد على أن قرار التوظيف تم تبليغه للشركة المعترضة دون أن تبين البراهين التي تدل على ذلك، فضلا عن عدم صحة ذلك التعليل لأن الشركة لم تتمكن من الاعتراض على قرار التوظيف إلا بعد تقديم المعقب ضده لصورة من ذلك القرار في إطار النزاع المائل أمام محكمة الحكم المنتقد، وقد انتهت المحكمة الابتدائية بين عروس إلى القضاء بإلغاء ذلك القرار بعد أن ثبت لديها أن المعترض ضده لم يقم بإعلام الشركة به.

وبعد الإطلاع على بقية الأوراق المظروفة بالملف.

وبعد الإطلاع على القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 1 جوان 1972 والمتعلق بالمحكمة الإدارية كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة له وخاصة منها القانون الأساسي عدد 63 لسنة 2009 المؤرخ في 12 أوت 2009، وعلى مجلة المحاسبة العمومية.

وبعد الإطلاع على ما يفيد استدعاء الطرفين بالطريقة القانونية لجلسة المرافعة المعينة ليوم 7 جوان 2010 وبها تم الاستماع إلى المستشار المقرر السيد فاضل المكور في تلاوة ملخص من تقريره الكتابي وبلغ الاستدعاء إلى الأستاذ \*\*\* نائب المصرف المعقب ولم يحضر، وحضرت الأستاذة \*\*\* التي قدمت إعلام نيابتها عن قابض المالية المعقب ضده مصحوبا بتقرير في الرد على مذكرة التعقيب، وطلبت رفض مطلب التعقيب شكلا واحتياطيا رفضه أصلا.

وإثر ذلك قرّرت المحكمة حجز القضية للمفاوضة والتصريح بالحكم بجلسة يوم 21 جوان 2010.

وبها وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي :

من جهة الشكل :

حيث قدم مطلب التعقيب في آجاله القانونية ممن له الصّقة والمصلحة وكان مستوفيا لجميع مقوماته الشكلية الجوهرية لذا يتّجه قبوله من هذه الناحية.

## من جهة الأصل :

### عن المطعن الوحيد المتعلق بانعدام الأساس القانوني أو التفسير في التعليل :

حيث يعنى نائب المعقبة على الحكم المطعون فيه التفسير في التعليل الذي يتجلى في عدم رد المحكمة المصدرة له على دفوع الشركة ببطلان بطاقة الإلزام المعارض عليها لعدم توجيه الإعلام الأول والإعلام الثاني إليها قبل إصدارها طبقا للفصل 28 (خامسا) من مجلة المحاسبة العمومية، ولصدورها ضدّ فاقد الأهلية باعتبار أن الشركة المعقبة تم حلها وتصفيتهما قبل صدور تلك البطاقة، وكان على الإدارة إصدارها ضد الشركة في شخص مصفيها، وكذلك دفعها باستحالة الاعتراض على قرار التوظيف الذي تأسست عليه البطاقة المعارض عليها بفعل المعقب ضده نتيجة عدم إعلام المعقبة بصفة قانونية بقرار التوظيف الإجباري حتى يتسنى لها الطعن فيه، فضلا عن أنّ التعليل الوارد في الحكم المطعون كان سقيما لأن محكمة الاستئناف اكتفت بالتأكيد على أن قرار التوظيف تم تبليغه للشركة المعارضة دون أن تبين البراهين التي تدل على ذلك، وغير مؤسس واقعا لأن المعقبة لم تتمكن من الاعتراض على قرار التوظيف إلا بعد تقديم المعقب ضده بصورة من ذلك القرار في إطار النزاع المائل أمام محكمة الحكم المنتقد، وقد انتهت المحكمة الابتدائية بين عروس إلى القضاء بإلغاء ذلك القرار بعد أن ثبت لديها أن المعارض ضده لم يتم بإعلام الشركة به.

وحيث يتبين من الإطلاع على الأوراق المرفقة بالملف أن نائب الشركة المعقبة أثار أمام محكمة الحكم المطعون فيه بموجب المذكرة التي قدمتها بجلسة يوم 24 سبتمبر 2008 عدة مستندات ودفوع تتمثل في بطلان بطاقة الإلزام المعارض عليها شكلا لخلوها من بيان الشكل القانوني للشركة وعدد ومكان ترسيمها بالسجل التجاري، ولصدورها دون أن يسبقها الإعلام الأولي والإعلام الثاني المنصوص عليهما في الفصل 28 (خامسا) من مجلة المحاسبة العمومية ولصدورها ضد فاقد للأهلية، وفي فقدان البطاقة المذكورة لكل أساس واقعي وقانوني لأنها استندت إلى قرار توظيف إجباري لم يتمّ الإعلام به بعد ولم يصبح بالتالي قابلا للتنفيذ.

وحيث ثبت من مطالعة الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف بتونس ولئن استعرضت الدفوع التي تمسك بها نائب الشركة المعارضة وردود الجهة المعارض ضدها، فإنها لم تتول الرد إلا على بعض تلك الدفوع والمتمثلة في خلو البطاقة المعارض عليها من العدد الرتبي والسجل التجاري للشركة الصادرة ضدها، والدفع المتعلق بعدم تبليغ قرار التوظيف الإجباري للشركة لتنتهي إلى أن القرار المذكور تم تبليغه للمعارضة التي كان لها

حق الطعن فيه ومناقشته أمام المحكمة المختصة، وأن عدم ذكر عبارة "في شخص ممثله القانوني" في البطاقة المعترض عليها لا يعيبها لأن أمر تمثيل الذات المعنوية محسوم من الناحية القانونية.

وحيث إنَّ المستفاد مما تقدّم أن محكمة الحكم المطعون فيه أعرضت عن الرد على أحد الدفوع الجوهرية التي أثارها أمامها نائب الشركة المعقبة والمتمثل في بطلان بطاقة الإلزام المعترض عليها شكلا لصدورها دون أن يسبقها الإعلام الأولي والإعلام الثاني المنصوص عليهما في الفصل 28 (خامسا) من مجلة المحاسبة العمومية، وذلك على الرغم من جدية هذا الدفع وتأثيره على وجه الفصل في النزاع.

وحيث ينصّ الفصل 28 (خامسا) من مجلة المحاسبة العمومية على أنه : "تتمثل أعمال تتبع الديون العمومية السابقة لتبليغ السند التنفيذي في تسليم المدين مقابل إمضائه بالاستلام :

- إعلاما أوليا في جملة المبالغ المطلوبة منه،

- إعلاما مضمون الوصول في جملة المبالغ المطلوبة منه بعد أجل لا يقل عن شهر من تاريخ الإعلام الأولي.

ويتمتع المدين بأجل لا يقل عن خمسة عشر يوما من تاريخ هذا الإعلام لتسوية وضعيته قبل أن يتولى المحاسب العمومي تبليغ السند التنفيذي الصادر ضده...".

وحيث يتّضح من أحكام الفصل المنقّم ذكره أن المشرّع أوجب على الجهة المصدرة لبطاقة إلزام توجيه إعلام أولي إلى المدين في جملة المبالغ المطلوبة منه في مرحلة أولى، ثم توجيه إعلام ثان يكون مضمون الوصول في صورة عدم استجابة المدين للإعلام الأول بعد مرور أجل لا يقل عن الشهر.

وحيث إنّه من المقرّر في قضاء هذه المحكمة أن توجيه الإعلام الأولي والإعلام مضمون الوصول المنصوص عليهما في الفصل 28 (خامسا) من مجلة المحاسبة العمومية إنما هو إجراء وجوبي وجوهري يتعيّن استيفاؤه قبل تبليغ السند التنفيذي ويؤدي عدم التقيد به إلى إبطال ذلك السند.

وحيث يتجلى من الرجوع إلى الأوراق أنها لم تتضمن ما يفيد استيفاء الجهة المعقب ضدها لإجراء الإعلام الأولي والإعلام مضمون الوصول قبل تبليغها لبطاقة الإلزام المعترض عليها، كما لم يتوفّر بالملف ما يفيد رد الجهة المذكورة على الدفع المتمسك به من قبل نائب

الشركة المعترضة أمام محكمة الحكم المطعون فيه بعدم استيفاء الإدارة لذلك الإجراء، وكان بالتالي على المحكمة المذكورة مطالبة الجهة المعترض ضدها بما يفيد سابق تقيدها بإجراء الإعلام قبل تبليغ بطاقة الإلزام المعترض عليها إلى الشركة، ثم الردّ على الدفع سالف الذكر ضمن أسباب الحكم الصادر عنها سواء بالقبول أو بالرفض على ضوء ما يكون متوافرا لديها من معطيات بالملف. غير أنها تجاهلت ذلك الدفع مع جديته وتأثيره على وجه الفصل في النزاع.

وحيث فضلا عما تقدّم فإنّ الثابت أن محكمة الحكم المطعون فيه انتهت إلى أنّ قرار التوظيف سند بطاقة الإلزام المعترض عليها تمّ تبليغه إلى الشركة المعترضة دون أن تبني قضاءها على معطيات ثابتة وبقينيّة وتبيّن الأسس التي استندت إليها فيما قضت به.

وحيث إنّه تأسيسا على ما سلف بسطه يكون الحكم المطعون فيه مشوبا بالقصور في التعليل وقائما على غير أساس من القانون، الأمر الذي يتعيّن معه قبول المطعن الراهن ونقض الحكم المطعون فيه على أساسه. (قبول مطلب التعقيب شكلا وأصلا ونقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الاستئناف بتونس لتعيد النظر فيها بهيئة حكمية جديدة).

وصدر هذا القرار عن الدائرة التعقيبيّة الثانية بالمحكمة الإداريّة برئاسة السيد محمّد فوزي بن حمّاد وعضوية المستشارتين السيّدتين مليكة الجندوبي وشويخة بوسكاية.

المقرّر : السيد فاضل المكور